

المقدمة

تشتمل هذه المقدمة علي :-
أولاً : الإطار المنهجي.
ثانياً : الدراسات السابقة.

أولاً الإطار المنهجي

شهد أسلوب التأجير (*Leasing*) العالمي والتأجير التمويلي (*Financial Leasing*) علي وجه الخصوص خلال عقد الثمانينيات نمواً ملحوظاً وذلك علي صعيد التوسع الكبير في حجم سوق التأجير و الأعداد الغفيرة لشركات التأجير التي أخذت بإطلاق برامج متنوعة لتأجير التجهيزات اللازمة للمؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الإقتصادية¹. و قد تأثر أسلوب التأجير علي هذا النحو بالتطورات المتسارعة في الأسواق العالمية من حيث تعديل الضوابط للأعمال والمؤسسات , وعالمية هذه الأسواق , و التغيرات المواتية في قوانين الضرائب , و الثورة المتجددة في عالم التكنولوجيا

^{1 1} أ. عماد شهاب , الدور المالي و الأنمائي للتمويل التأجيري في إعادة إعمار لبنان , مجلة اتحاد المصارف العربية , مارس 1996 م , العدد 183 , ص 34 .

الحديثة . و تشير المعطيات المتوفرة في هذا المجال إلي أن سوق التأجير في الولايات المتحدة (وهي الأولى في إطلاق برامج التأجير) توسع بنحو ثلاثة أمثال خلال عقد الثمانينيات¹, ولاحقاً تم إستخدام ما يزيد عن (140) بليون دولار في العام 1990م². كما أنه في اليابان (حيث تشهد صناعة التأجير نمواً هو الثاني في معدله بالمقارنة مع السوق الأمريكية) إزدادت عقود التأجير بمعدل من خمسة خانات , و تشهد الأسواق الأوروبية أيضاً نمواً مضطرباً في أعمال التأجير علي إختلاف أشكاله , حيث قدر حجم الإستثمارات الممولة بهذا النوع من أدوات التمويل ب (15%) من الإستثمارات الجديدة في بريطانيا³, و في المنطقة العربية بدأت أنشطة التأجير - خاصة الإيجار التمويلي - تظهر في عدة دول عربية لتلبية إحتياجات الشركات و المؤسسات إلي التمويل المتوسط والطويل الأجل . و الجدير بالذكر أن الإيجار التمويلي قد أخذ فاعليته من خلال وجوده في أسواق مالية تعمل في ظل أنظمة إقتصادية حرة⁴ أو شبه حرة مما جعل من مستجدات البيئة الإقتصادية الآنية محفزاً جيداً لنمو هذا النوع من أدوات التمويل في دول العالم الثالث , مما أسهم في تطوير بيئة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسات.

مشكلة الدراسة :-

أجازت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العمل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك⁵ (الإجارة التملكية) و صدرت عدة فتاوي بشرعية هذه الأداة , و تم ذلك تبعاً لتطور صيغة الإيجار التمويلي في المصارف في أمريكا و أوروبا وأصبحت لهذه الصيغة سوق رائجة هناك , و علي الرغم من إنتشار هذه الأداة في المصارف العربية في الخليج و بقية الدول العربية⁶, لم تقم المصارف السودانية بإستخدام هذه الأداة إلا في إطار محدود علي الرغم من وجود تعسر في تمويل المؤسسات الإنتاجية قد تلعب هذه الأداة دوراً فعالاً في معالجته. تركز الدراسة علي تحديد وإختبار العوامل التي تعيق طرح المصارف التجارية السودانية للإيجار التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك) * كأداة للتمويل تأسيساً بالمصارف المناظرة⁷ لها, و ستسعي الدراسة للإجابة علي التساؤلات الآتية:-

- (1) ما هي المعوقات التي تحد من طرح المصارف التجارية بالسودان للإيجار التمويلي كأداة تمويلية في السودان ؟
- (2) هل يشكل الإيجار التمويلي (الإجارة التملكية) أداة إستثمارية جاذبة للمصارف التجارية في السودان ؟

أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق أنها تركز الضوء علي تجويد القرارات الإستثمارية في المصارف التجارية في السودان من خلال السعي

²¹ المرجع السابق , ص 34 .

² ³ دونالد كيسو و جيرى ويجانت , المحاسبه المتوسطة , ج(2), تعريب د. أحمد حجاج, دار المريخ للنشر, الرياض, ص 1108.

³ Financial Training courses , Management Accounting-Decision Making, Da Costa Print ,London ,1989,Chapter - 4 ,P10

⁴ Simon S Gao, Lease in Poland , European Business Review , Emerald Group Publishing , 1995 , No95 5

⁵ ⁶ هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية , معايير المحاسبة و المراجعة, معيار الإجارة رقم (8), هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية , البحرين , 2001م , ص 330 .

⁶ ¹ أ. عماد شهاب , مرجع سابق , ص 34 .
² ⁷ د. شوقي أحمد , التأجير المنتهي بالتملك أداه تجاريه تمويله مقبوله شرعاً , مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي , الرياض , السعوديه , صحيفة الرياض , العدد الصادر بتاريخ 4 رجب 1421هـ .

* سيتم إستخدام مصطلح الإجاره التملكيه كمقابل للإيجار التمويلي علي أساس أن الصيغه الأولى هي الصيغه التي تمت أسلمتها عن الصيغه الثانيه , و لذلك سيكون المقصود من لفظ الإيجار التمويلي- في إطار المصارف السودانية- الإجارة التملكيه.

لطرّح أدوات تمويل جديدة و خصوصاً في ظل التحوّلات الإقتصادية الكبيرة وتعكس فاعلية الإيجار التمويلي كخيار تمويلي للشركات من خلال :-
(1) تمويل الشركات المتعثّرة و التي تسعى لإعادة تشكيل هيكلها التمويلي.
(2) تشجيع الشركات ذات الإمكانيات المحدودة علي الدخول في الأنشطة الإنتاجية و خلق فرص عمل و إستغلال الموارد بصورة أفضل.
(3) رفع كفاءة الشركات المحليه من خلال زيادة أصولها الإنتاجية المموله بالإيجار التمويلي و بالتالي زيادة قدرتها التنافسية لمواجهة تحديات العولمة.

هدف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلي:-

- (1) إبراز أهمية الإيجار التمويلي كأداة للإستثمار المصرفي في السودان .
- (2) تحديد العوامل المؤثرة علي الإيجار التمويلي كأداة إستثمارية وإختبارها.
- (3) إقتراح حلول ممكنة لتفعيل طرح الإيجار التمويلي في أسواق التمويل السودانية.

فرضيات الدراسة:-

سيتم إختيار مدي صحة الفرضيات الآتية:-

الفرض (1) إن كفاءة أنظمة إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف تؤثر إيجاباً علي طرح الإيجار التمويلي كأداة إستثمارية في أسواق التمويل السودانية.

الفرض (2) توفر التمويل المتوسط والطويل الآجل للمصارف يمكن المصارف من الإستثمار في الإيجار التمويلي.

الفرض (3) عدم توفر معلومات عن الوضع الإئتماني للمستأجر يحجم من الإستثمار في أدوات التمويل طويل الآجل كالإيجار التمويلي.

الفرض (4) الزيادة المطردة في معدلات التضخم تؤثر سلباً علي قرار الإستثمار في الإيجار التمويلي.

الفرض (5) التطور التكنولوجي المتسارع للأصول المؤجرة ذو تأثير عكسي علي إتخاذ المصرف قراراً بالإستثمار في الإيجار التمويلي.

منهج الدراسة:-

سوف تتبع الدراسة:-

أولاً: المنهج الإستنباطي لتحديد محاور الدراسة و وضع الفروض.
ثانياً: المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.

ثالثاً: المنهج الوصفي لمعرفة العوامل التي تضعها المصارف التجارية في السودان في إعتبارها عند دراسة الإيجار التمويلي (الإجاره التمليكيه) كخيار إستثماري.

رابعاً: المنهج الإستقراء لإختبار مدي صحة الفروض.

مجتمع الدراسة:-

سيكون مجتمع الدراسة مكوناً من المصارف التجارية التي تعمل في السودان و التي تمتلكها جهات غير حكومية , أو تشارك فيها الحكومة بنسبة معينة .

أدوات جمع بيانات الدراسة :-

سيتم إستخدام الأدوات الآتية في جمع بيانات الدراسة الأولية

والثانوية:-

- (1) المقابلات الشخصية.

(2) المراجع و الكتب و الحويلت.

(3) الإستبانة.

حدود الدراسة :-

الحدود المكانية : تتم الدراسة علي المصارف التجارية العامله في ولاية الخرطوم .

الحدود الزمانية : تتم الدراسة في الفترة من عام 2000م حتي عام 2004م.

هيكل الدراسة :-

سيتم تقسيم الدراسة لثلاثة فصول تتصدرها المقدمة التي

تتناول أولاً الإطار المنهجي للدراسة الذي يستعرض الأسس التي قامت عليها الدراسة , و تتناول (المقدمة) في الجزء الثاني الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة . يتكون الفصل الأول (الإيجار التمويلي) من مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم الإيجار التمويلي و الصور التي يشملها كلا النوعين , والمزايا التي يقدمها الإيجار التمويلي لكل من المؤجر و المستأجر في الإطار الضيق , و للدولة في الإطار الواسع , و من ثم يتناول المبحث الثاني القرارات المتعلقة بالإيجار التمويلي لكل من المؤجر والمستأجر. يتناول الفصل

الثاني (المعالجات المحاسبية للإيجار التمويلي) المعالجات المحاسبية المتعلقة بالإيجار التمويلي و الإجارة التمليلية , وقد قسم هذا الفصل لمبحثين , يتناول المبحث الأول المعالجات الخاصة بالإجارة التمليلية أو المعالجات وفق المعايير الإسلامية للمحاسبة , بينما يتناول المبحث الثاني المعالجات الخاصة بالإيجار التمويلي من منظور المعايير الدولية للمحاسبة , و يهدف هذا الفصل لتوضيح الاختلاف بين المعالجات المحاسبية لكل من الإجارة التمليلية و الإيجار التمويلي. يناقش الفصل الثالث (الدراسة التطبيقية) جانب الدراسة التطبيقية حيث يتناول المبحث الأول فيه نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة و بعض المؤشرات الخاصة بالصيغ المستخدمة في النظام المصرفي السوداني , و من ثم يتناول المبحث الثاني تحليل و دراسة البيانات المتعلقة بالدراسة . أخيراً يأتي دور خاتمة الدراسة , و التي تتضمن النتائج التي وصلت إليها الدراسة و التوصيات المناسبة و الممكنة للتعامل مع مشكلة الدراسة.

ثانياً

الدراسات السابقة

أولاً:- دراسة Simon S Gao - 1995¹:-

تناول هذه الدراسة أسلوب التأجير (Leasing) في بولندا - و هي أحد دول أوروبا الشرقية التي تبنت سابقاً النظام الإشتراكي الذي تهيمن فيه الدولة علي كل الجوانب الإقتصادية - و التي تتبني الآن نظام ليبرالي , وتركز الدراسة علي ثلاثة محاور :-

(1) دور التأجير كوسيلة لتسهيل عملية الخصخصة (Privatization) .
(2) التأجير كأداة للتمويل.

(3) تحليل المشاكل الآنية التي تواجه أسلوب التأجير في بولندا.

وصلت الدراسة أعلاه لعدد من النتائج أهمها ما يلي:-

(أ) يعتبر التأجير من أفضل الطرق التي تسهل عملية الخصخصة في

بولندا.

(ب) يستخدم التأجير كوسيلة للتمويل في المؤسسات الصغيرة , كما أن

أسواق التأجير ما تزال في مرحلة النمو و التطوير في بولندا.

(ج) يواجه أسلوب التأجير في بولندا عشرة معوقات هامة مرتبطة

بالتحول الإقتصادي.

(د) يواجه أسلوب التأجير في بولندا مخاطر كبيرة .

يري هذا الباحث أن المعوقات التي تواجه أسلوب التأجير يصعب إيجاد حلول

لها من داخل بولندا , و يقترح الإستعانة بدول الغرب التي لها تجربة ثرة في التأجير.

ثانياً:- دراسة Saad A Metawa-1995²:-

تناول هذه الدراسة التطورات التي حدثت لأسلوب التأجير في أمريكا

وتأثيرها علي هذا الأسلوب.

تركز مشكلة الدراسة علي محورين , أولهما قلة الإهتمام الذي توليه

البحوث لتقويم الإستثمار في التأجير, ثانياً عدم ملائمة الطرق المستخدمة حالياً

في تقويم المؤجر لإستثماراته في التأجير.

تهدف هذه الدراسة لإقتراح طريقة داعمة لقرار المؤجر و مفيدة في تقويم

إستثماراته في التأجير, وتطبيقها علي المتغيرات التالية التي يري الباحث أن لها

تأثيراً علي أسلوب التأجير:-

❖ زيادة المنافسة في سوق التأجير .

❖ إنخفاض ربحية الإستثمار في التأجير.

❖ تأثير التغيرات في قوانين الضرائب علي صناعة التأجير.

❖ تأثير التطورات التكنولوجية المتسارعة علي أسلوب التأجير.

توصلت الدراسة إلي أن الطريقة المقترحة تساعد بفعالية في تقويم

الإستثمار في التأجير.

ثالثاً:- موقع الدراسة من الدراسات السابقة :-

¹- Simon S Gao, Leasing in Poland –Privatization 'Financing and Current Problems,European Business -1

.Review vol 95.No- 1995, MCB University Press

²- Saad-A Metawa ,The Evaluation Of Lease Investment Opportunities : a Decision –Support

.Methodology , Emerald Group Publishing limited ,1995,vol 13,No 8

يُلاحظ أن الدراسة الأولى قد تناولت التأجير كأداة للتمويل وأهميتها كوسيلة للخصخصة , و تناولت المشاكل التي تواجه أسلوب التأجير في بولندا , كما حاولت الدراسة الثانية إيجاد طرق أكثر ملاءمة لتقويم الإستثمار في صناعة التأجير في أمريكا . و لو تم أخذ غالبية المصارف التجارية العاملة بالسودان و التي لم تقتحم مجال التأجير , الذي يعد أحد الخيارات الإستثمارية المتاحة التي يجدر بالمصارف خوض تجربة الإستثمار فيها , لاسيما وأن السودان يتجه نحو الإنفتاح , فسيكون من الأهمية بمكان إختبار المعوقات التي تواجه أو قد تواجه المصارف عند الإستثمار في مجال الإجارة التمليلية , مع الوضع في الإعتبار خصوصية المنطقة الإسلامية التي تؤثر علي نوع و شكل الأدوات المستخدمة في الإستثمار , وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.